تعيين عرب لا يغير واقع البلديات والدليل مثال قلقيلية وجنين ودورا

تحدد موعدا الحديث عن تعيين رؤساء بلديات من العرب في نابلس ورام الله والبيرة والخليل. وأعطت المصادر الاسرائيلية التي اعلنت النبأ الانطباع بان العرب حاضرون والعائق كان وزارة الدفاع الاسرائيلية. ولكن عند العودة الى تصريحات مسئولين الذين اعلنت اقالتهم لعدد من رؤساء البلديات نرى ان رئيس الادارة المدنية كان موقع خلال امام من الاقالات تعيين رؤساء بلديات من العرب مكانهم. وبالفعل احرى مسئولين ومساعدوه مجموعة من الاتصالات السطة مع رؤساء بلديات سابقين وتجار ومقاولين في محاولة لاقناعهم بشكل لجان بلدية تولى ادارة البلديات. وعقدت اجتماعات لهذا الغرض في مقار غرف تجارية ومشرفات بحضور عدد من المسؤولين الاسرائيليين دون ان تسمح هذه الاجتماعات عن شيء.

وعقد تعيين سماسرة من العرب مسقا لشؤون المناطق وهذا اسم وظيفته الرسمي. احد هذا المسئول في اطلاق التصريحات المتعلقة بعرب تعيين رؤساء بلديات من العرب. وذهب في احد تصريحاته الى حد تحديد موعد اسابيع لانجاز هذه المهمة. ثم سكت. والعالمون بشواطئ الامور يعرفون انه لم ينجح في اقناع عناصر ذات قيمة للاشتراك في التعيينات. كما لم ينجح بعض الذين قالوا بانهم تلقوا موافقة اللجنة المشتركة في عمان في اقناع اعضاء المجالس المقالة وبعض رؤسائها بالقبول بتعيين رؤساء جدد من داخل المجالس المقالة او من خارجها.

ومن الجدير بالذكر انه في احدى الفترات عرض احد الحكام الاداريين على رئيس بلدية سابق التوسط مع مجلس بلدي من المجالس المقالة للعودة لاستئناف اعماله مع رئيسه شريطة القبول بالتعامل مع الادارة المدنية، ثم عاد هذا الحاكم بعد يومين لسحب العرض المذكور.

وقد توقف الاتصالات الخاصة باعادة تعيين رؤساء بلديات مع توقف "الحوار الاردني الفلسطيني" في عمان حيث وجدت هذه الاتصالات، اثناء عهدها الذهبي، وجدت كانت الضغوط من عمان على بعض الشخصيات مترددة كي تقبل بالتعيين، وجدت نداءات الضغوط على من تفاوضوه بالتهديد بتجميد رواتب موظفي وعمال البلديات الذين لم يعودوا الى اعمالهم.

وتحدد الحديث الان عن التعيين بقصد به، في الاساس، حين التعيين، والتعرف فيما اذا كانت هناك تصورات جوهرية على المواقف السابقة المعروفة من هذا الموضوع. وقد لقب الانتباه، فعلا.

ان هناك بعض الجهات قد سارعت الى الترحيب بما نشر عن عزم الادارة المدنية تعيين رؤساء بلديات. ومن هؤلاء طاهر المصري، نائب رئيس بلدية نابلس المقال واحرص من يمثلون التجار الكبار في بعض المدن.

ولكن بعض النظر عن هذا الترحيب، الذي كان موجودا من البداية ولكن بصوت غير مسموع كما هو الحال الان، فان الادارة المدنية الاسرائيلية لم تستطع التقدم خطوة واحدة، من الناحية السياسية، في اتجاه "تطبيع" نفسها واجراءاتها. بدليل انها تجنبت اجراء انتخابات بلدية تجاوزت موعدها اربع سنوات. وبدليل انها لم تستطع احداث تيارات ذات قيمة للقبول بالتعيين. وظلت تدور حول الامكانية الوحيدة التي كانت لها منذ البداية وهي تعيين موظفين عربا لرئاسة البلديات مثلما فعلت في طفيلة وجنين ودير دبوان!

ان الخروج من الحلقة المفرغة لا يتحقق الا باعادة المجالس البلدية ورؤسائها الذين اقالتهم الادارة المدنية قبل سنين.

....
.....
.....
....

****

التنظيم الارهابي - إصدار الحكم على متهم آخر
شامير لا ينفي إمكانية إصدار العفو عن المتهمين

اعرب وزير العلوم الاسرائيلي يوم الاحد الماضي عن اسفه للحكم الصادر على "جلعاد بيلي" احد اعضاء التنظيم الارهابي السري اليهودي وقال انه "يحب عدم اعتبار الاسماء الى منظمة سرية هدفها حماية المستوطنين مثل الاسماء الى منظمة سرية معادية للدولة".

وكان "جلعاد بيلي" قد حكم بالسجن عشر سنوات بتهم متعددة منها الانتماء الى منظمة ارهابية ومحاولات لارتكاب جرائم وحيازة اسلحة واتلاف ممتلكات الجيش. كما اعترف انه انضم الى التنظيم الارهابي سنة ١٩٨٠ لاجل تدمير قبة الصخرة المشرفة واعترف ايضا بتنفيذ ٥٠ لغما صنعت منها قنابل استخدمت في تدمير خمسة باصات في القدس الغربية.

هذا وقد اثار هذا الحكم استنكارا لدى اوساط اسرائيلية واسعة تتعاطف من التنظيم السري، مما دفع احد القضاة الى التصريح بان حكم بيلي كان يمكن ان يصل الى ٥٣ سنة لو لم يتم دمج الاحكام في بعضها.

وتخفف التهم: فتهمة النشاط في تنظيم ارهابي خفضت الى العضوية فقط، وتهمة محاولة القتل وهي الاعتداء على اعضاء لجنة التوجيه الوطني خفضت الى التآمر والتسبب بأذى جسماني خطير وكان ذلك بناء على صفقة ما بين النيابة ومحامي المتهم.

ومن جهة اخرى وفي محاولة للتمهيد لاصدار عفو عن اعضاء التنظيم لم ينف رئيس الوزراء الاسرائيلي "اسحق شامير" ذلك عندما سؤل في برنامج تلفزيوني عن امكانية قيامه به مثلما فعل بن غوريون في حينه لزميل شامير في منظمة ليحي (ناتان يلين-مور) وقال "ان الحديث عن العفو الان سابق لاوانه ولكن بعد الانتهاء من المحاكمة سيكون متسع من التفكير في ذلك واضاف ان مثل هذا العفو يختلف عن عفو بن غوريون عن مور في ذلك الوقت.

ويذكر هنا ان اخ المحكوم بيلي ويدعى ماتتياهو كان نائبا سابقا لشامير في منظمة ليحي السرية قبل اقامة الدولة.

إجراءات تكمل بعضها على جانبي الجسر

استلم عشرات المزارعين في منطقة اريحا المخالفين في مساحات البندورة والباذنجان للعام الزراعي ٨٤/٨٣ انذارات خطية تحذرهم من عدم تكرار هذه المخالفات والا تعرضوا في المستقبل لعقوبات صارمة كحراثة الارض، التغريم بالاف الشيكلات او عقوبة السجن، وستكون نسبة التقليص لمساحات البندورة والباذنجان في منطقة الاغوار للعام الزراعي ٨٥/٨٤، ١٥ بالمئة من المساحات التي زرعت في الموسم الزراعي الماضي، اي تقليص مساحات البندورة من ٩٣٠٠ دونم الى ٧٩٠٠ دونم، والباذنجان من ٥٠٠٠ دونم الى ٤٢٥٠ دونم.

والجدير بالذكر ان السلطات الاردنية اعتمدت في الموسم السابق جدول مساحات البندورة والباذنجان حسب الرخص الاسرائيلية، ويعلق المزارعون بان السلطات الاردنية تنتظر القوانين الاسرائيلية بفارغ الصبر لانها ضاقت ذرعا بتسويق المنتوجات الزراعية وهي معنية بتقليل الكميات المصدرة الى عمان.

تجديد الاقامة الجبرية على محمد المناصرة

جددت سلطات الاحتلال في منطقة بيت لحم امر الاقامة الجبرية على الطالب محمد المناصرة سكرتير مجلس طلبة جامعة بيت لحم.

ويذكر ان امر الاقامة الجبرية كان قد فرض على الطالب المذكور منذ اكثر من ثلاثين شهرا.

يحيا العدل!

الضابط يانون لم يعرف ان المتفجرات التي ينقلها للمنظمة الارهابية اليهودية ستستعمل لقتل العرب، وكيف له ان يعرف ذلك؟ وعلى هذا فقد اصدرت المحكمة حكما مخففا عليه سنة ونصف السنة .. يا بلاش.

على هذا النسق: الذي وضع المتفجرات في سيارة بسام الشكعة، كيف سيعرف هذا المسكين ان وضع متفجرات وربطها بالتيار الكهربائي في السيارة سيؤدي الى انفجار حال تشغيل السيارة .. حقا "كيف سيعرف؟" وحتى لو حدث انفجار، فكيف سيعرف ان هذا الانفجار سيؤدي الى اضرار جسمانية؟ وهل هو المسؤول عن نتائج اي انفجار؟ فهل هو قد وضع قوانين الطبيعة، او هل هو مسؤول عن نتائج هذه القوانين؟ الامر الوحيد الذي يعترف به انه فتح غطاء سيارة بسام الشكعة وليس اكثر

وذلك الذي اطلق الرصاص على الطلاب في كلية الشريعة في الخليل، هل هو مسؤول عن الرصاصة حال خروجها من بندقيته؟ هو مسؤول عن الضغط على الزناد. وهو يعترف بذلك، ولا ينكر ولا حاجة للانكار. لكن ان يكون مسؤولا ايضا عن تصرف الرصاصة بعد خروجها من البندقية فالامر يختلف تماما.

ماذا يفعل هذا المسكين مع رصاصة غادرة تريد توريط صاحبها.

... لهذا يجب محاربة الرصاصة على تصرفها الغادر وان تنزل اقصى العقوبات على المتفجرات في اعقاب هذه الجرائم

عن "الاتحاد"